

Distr.: General  
10 April 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ردّ الإدارة على الاستعراض المستقل لسياسات وإجراءات برنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة  
لخدمات المشاريع الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين  
والتحرش الجنسي

موجز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات  
المشاريع ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وتحقيقاً  
لهذه الغاية، فهي تعمل عن كثب مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة من خلال مجموعة  
من الإجراءات المنسقة. ويشمل ذلك كفالة أعلى معايير السياسات والعمليات والنظم القائمة للحماية  
من التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والوقاية منها والتصدي لها بفعالية.

واستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٤/٢٠١٨، الذي اعتمده في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨،  
تعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع  
مع شركة Deloitte Touche Tohmatsu المحدودة (Deloitte) على إجراء استعراض مستقل يركز على  
الضحية يشمل سياسات وعمليات كل منها المتعلقة بالتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش  
الجنسي، واستعراض الممارسات الحالية للمنظمات الثلاث وتقديم توصيات بشأن هاتين المسألتين  
في تقرير سيقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠١٩، مشفوعاً برد الإدارة. وركز الاستعراض



(DP/FPA/OPS/2019/1) على الأطر المؤسسية القائمة للتأكد من مجالات النجاح وتحديد ما يلزم من توصيات من أجل التحسين. ويشكل هذا الاستعراض جزءاً من عملية رصد واستعراض مستمرين لتصدي المنظمات الثلاث للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويوفر أساساً يمكن التحقق منه بصورة مستقلة لتقييم مدى فعالية النهج التي تتبعها والأثر الناجم عنها.

وشمل الاستعراض المستقل استعراضاً مكثباً للوثائق الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع المتعلقة بالوقاية التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، بما في ذلك السياسات والإجراءات ذات الصلة؛ والاتصالات والتوعية والمواد التدريبية؛ وخطط العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع ٤٠ جهة رئيسية من الجهات صاحبة المصلحة من مختلف المنظمات بشأن الكيفية التي تُنفذ بها السياسات والإجراءات، ولدراسة العقبات المحتملة التي تحول دون التصدي الناجح للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتمت المصادقة على النواتج المستمدة من المقابلات التي أجريت مع المشاركين لضمان فهم الملاحظات والمدخلات وعرضها على الوجه الصحيح.

وطبقت شركة ديلويت Deloitte في الاستعراض الذي أجرته، معايير الأمم المتحدة للتصدي بفعالية للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلاً عن خبراتها القطاعية السابقة في هذا المجال. وتناولت الملاحظات والتوصيات أربعة عناصر في الإدارة الفعالة لهذه المسائل: المساءلة والحوكمة؛ والوقاية؛ والإبلاغ والتحقيقات؛ وتقديم المساعدة.

ويحيط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع علماً بالنتائج الرئيسية للاستعراض، وتوافق على التوصيات وتقتراح إجراءات للتصدي.

وقد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علماً برد الإدارة على الاستعراض المستقل لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والموجزة في الوثيقة DP/FPA/OPS/2019/2.

## أولا - الاستنتاجات الرئيسية

### ألف - النتائج العامة المتعلقة بالمنظمات الثلاث

١ - قدم الاستعراض بعض الملاحظات العامة التي أبقاها كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وفقا لإطار مقترح لتنفيذ إجراءات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي بفعالية في مكان العمل، على النحو الموجز أدناه.

٢ - *المساءلة* - أشار الاستعراض إلى أن هناك سياسات واضحة قائمة وأنه ينبغي أن تركز المنظمات الثلاث الجهود على إثبات فعاليتها في الممارسة العملية، وتعزز الثقة في نظم العدالة الداخلية وتكفل المساءلة على الوجه المطلوب عن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك مساءلة كبار المديرين. وشدد الاستعراض على أن الأخذ بنظام للتحقق من انعدام السوابق، يكون الهدف منه منع إعادة توظيف الموظفين الذين سبق أن ارتكبوا أفعالا تتعلق بالتحرش الجنسي أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين، قد يساعد في بناء مزيد من الثقة. وتوافق المنظمات الثلاث على هذه الملاحظة، وتأمل في أن تساهم حملات التوعية والاتصال الجارية، بما في ذلك التقارير المنتظمة عن الحالات التي جرى التحقيق فيها وأُخذت، نتيجة لذلك، إجراءات جزائية في شأن الضالعين فيها، في رفع مستويات الثقة. كذلك، فإن المنظمات تتعاون فعلا من أجل تزويد قاعدة بيانات التحقق من انعدام السوابق بالمعلومات اللازمة والتحري عن المرشحين.

٣ - *التدريب والاتصال والتوعية* - وفي حين أقرّ الاستعراض بقيمة التدخلات المتعددة المتعلقة بالتدريب بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمات، أعرب عن القلق لأن بعض الدورات التدريبية دورات عامة لا تراعي السياقات المحلية بالقدر الكافي. وتحيط المنظمات علما بهذه الملاحظة، مشيرة إلى أن وكالات عديدة قد أعدت بالفعل العديد من المواد التدريبية المكيفة مع السياقات المحلية. وسوف تواصل المنظمات التعاون على المستوى المشترك بين الوكالات للتأكد من أن المواد الموجودة يمكن أن تتاح للكيانات المعنية، بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات مركزية. ومن المهم أيضا أن نلاحظ في هذا السياق أنه في حين ينبغي أخذ السياق المحلي والثقافي في الاعتبار، فمن الضروري ضمان تطبيق وممارسة المعايير والقيم نفسها باستمرار في جميع منظمات الأمم المتحدة.

٤ - وبالإضافة إلى ما سبق، تود المنظمات أن تشير إلى أن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بتحسين تصدي الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين يعكف على صياغة دليل عملي لتزويد كبار القادة بتوجيهات واضحة وعملية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستعمل المنظمات من أجل أن يستخدم القادة هذه الأداة لضمان ملاءمة تدابير التصدي للسياق المحلي، حسب الاقتضاء.

٥ - *الإبلاغ* - شجع الاستعراض المنظمات على زيادة تعزيز نظم إبلاغها، مع التركيز على الوصول إلى آليات الإبلاغ والتوعية بشأنها وإزالة الحواجز الثقافية وغيرها من التحديات التي يمكن أن تجعل الإبلاغ يطرح صعوبات أمام الضحايا وغيرهم من المتظلمين. وتوافق المنظمات على هذه الملاحظة، وسوف تواصل بذل الجهود من أجل تبسيط آليات الإبلاغ وجعلها أيسر منالاً، ولا سيما بالنسبة للمستفيدين من المساعدة والأفراد العاملين بعيدا عن العواصم وفي المناطق النائية.

٦ - *التحقيقات* - سلط الاستعراض الضوء على خطر تحويل الموارد المخصصة للتحقيقات والمحدودة أصلا من أصناف سوء السلوك الأخرى إلى حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والأنشطة المتصلة بها، بما في ذلك العديد من المبادرات المشتركة بين الوكالات. وفي عام ٢٠١٨، زادت المنظمات الثلاث في حجم الموارد المخصصة للتحقيقات (المخصصة بصورة أعم أو على وجه التحديد للتحرش الجنسي و/أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين) وهي بصدد استكشاف تدابير أخرى لتعزيز القدرات في مجال التحقيق، الذي يمتثل أن يتم من خلال تجميع الموارد المخصصة.

٧ - وشدد الاستعراض في ملاحظات أخرى على ضرورة كفاءة مدد أصحاب الشكاوى بانتظام بالمزيد من المعلومات المتعلقة بحالة قضاياهم، وكذلك مدد كبار المديرين بمعلومات مستكملة بشأن التحقيقات التي تتطلب اتخاذ تدابير وقائية و/أو حامية. وتحيط المنظمات علما بهذه الملاحظة وتوافق عليها. وستستعرض المنظمات الممارسات والإجراءات الحالية بهدف تعزيز تبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تمكين الإدارة من الاستجابة استباقيا وفي الوقت المناسب من خلال تصميم السياسات والتخفيف من المخاطر.

٨ - *المساعدة* - فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الضحايا، لاحظ الاستعراض أن الترتيبات المتعلقة بهذه المساعدة ليست واضحة بما فيه الكفاية. وتشمل المسائل التي ينبغي توضيحها اتخاذ القرارات، ومصادر التمويل، لا سيما بالنسبة لموظفي المشاريع، والتنسيق فيما بين الوكالات. وتوافق المنظمات على هذه الملاحظات، وتلاحظ أن العديد من المبادرات المشتركة بين الوكالات تركز، على سبيل الأولوية، على تعزيز حصول الضحايا على الخدمات، بما في ذلك من خلال تحديد الآليات القائمة وسد الثغرات. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل المنظمات عن كثب مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الضحايا.

٩ - *المبادرات المشتركة بين الوكالات* - أقر الاستعراض أن المبادرات المشتركة بين الوكالات أمر أساسي لضمان اتساقها وفعاليتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن هذه المبادرات يمكن أن تستغرق وقتا طويلا وتؤدي إلى زيادة أعباء العمل داخل فرادى المنظمات. وتحيط المنظمات علما بهذه الملاحظة.

١٠ - *اتباع نهج يركز على الضحايا* - أقر الاستعراض التدابير الجاري اتخاذها داخل المنظمات الثلاث جميعها من أجل ضمان اتباع نهج يركز على الضحايا في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وتشمل المجالات الموصى باتخاذ مزيد من الإجراءات فيها: ملاءمة التدريب مع السياقات المحلية؛ ومعاملة الضحايا باعتبارهم أصحاب حقوق؛ وإتاحة سبل تسوية مختلفة؛ وكفالة القدرات اللازمة ضمن أفرقة التحقيق؛ وكفالة الإنصاف ومراعاة الأصول القانونية في التحقيقات؛ وتوفير سبل الحصول على الدعم على المستوى المحلي. وتوافق المنظمات على هذه الملاحظة، وسوف تعمل على إدراج الأنشطة ذات الصلة في خطط العمل في المستقبل، بما في ذلك الخطط المشتركة بين الوكالات.

١١ - *استمرار التركيز والجهود* - سلط الاستعراض الضوء على ضرورة ضمان استمرار التركيز على المسائل المتعلقة بالتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في المستقبل. وتوافق المنظمات على هذه الملاحظة، وسوف تتخذ الإجراءات المناسبة بناء على ذلك.

## باء - النتائج المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢ - أبرز الاستعراض أن البرنامج الإنمائي قد وضع مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية تهدف إلى توفير إطار واضح لمنع سوء السلوك والتصدي له، بما في ذلك التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولكفالة تمكين الموظفين من الاطلاع على هذه الوثائق المتعددة بصورة فعالة، أشار الاستعراض إلى الحاجة إلى المزيد من الاتصالات المستهدفة وتبسيط عرض المحتوى الرئيسي. ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بهذه الملاحظة، ويود أن يؤكد أن بعض المبادرات الجارية، ومنها على سبيل المثال، الدليل المرجعي بشأن "إلى أين التوجه ومتى"، فضلاً عن موقع شبك يجمع ويوفر التوضيحات بشأن جميع السياسات والآليات والأدوات المتاحة للموظفين، تلي بالفعل هذه الحاجة.

١٣ - وأقر الاستعراض رأياً قوياً جداً صادراً من أعلى المستويات في المنظمة يؤكد على التزام البرنامج الإنمائي بالوقاية من التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها بفعالية. وتقوم فرقة عمل مشتركة بين المكاتب بتكليف من مدير البرنامج، إلى جانب مختلف المكاتب - مكتب الموارد البشرية، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب أمين المظالم - المشاركة، كل في إطار ولايته في مجال الوقاية والتحقيق ومعالجة حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، تقوم بقيادة استجابة مؤسسية منسقة وتدعم التغيير الثقافي المطلوب.

١٤ - وفي عام ٢٠١٨، كثّف البرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى زيادة الوعي لدى الموظفين بشأن المعايير، والوقاية، والاستجابة فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأشار الاستعراض بصورة خاصة إلى حملة التوعية الواسعة النطاق التي نظمت في عام ٢٠١٨، والتي شملت أنشطة تتراوح بين الدورات الإلكترونية الإلزامية والرسائل العادية الصادرة عن الإدارة العليا ومناقشات مع المديرين والموظفين، وإنتاج أشرطة فيديو وملصقات وبطاقات. وفيما يتعلق بالتدريب، شدد الاستعراض على أن المناقشات المباشرة كان لها تأثير أكبر وأنه ينبغي الاستفادة منها في المستقبل على نحو أكثر تواتراً. ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بهذه الملاحظة، وسيكفل تنظيم الجلسات التفاعلية، حسب الاقتضاء، مع أهل الرأي.

١٥ - ويهدف التمكين من الإمساك بقوة أكبر بزمام الأمور في مجال منع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى المحلي، بدأ البرنامج الإنمائي في تنفيذ سياسة تقضي بأن على جميع المكاتب التابعة له أن تضع خطط عمل ملموسة للتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي حين لاحظ الاستعراض أن خطط العمل هذه لا تزال جديدة تماماً قبل أن يتسنى تقييم أثرها، غير أن عملية وضعها أتاحت في حد ذاتها للموظفين في جميع أنحاء المنظمة فرصة للمشاركة في مناقشات بشأن هذه المواضيع الحساسة، وساهمت في تحقيق التغيير الثقافي المنشود.

١٦ - وأحاط الاستعراض علماً كذلك بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل زيادة فعالية إدارة الشركاء المنفذين والمتعاقدن للمخاطر المتصلة بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسلط الضوء على جملة أمور منها إدخال تعديلات على منهجية تقييم قدرة الشركاء المنفذين التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعمله الجاري بشأن تنقيح الاتفاقات مع الشركاء بتضمينها أحكاماً محددة تتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٧ - وفيما يتعلق بالإبلاغ، سلم الاستعراض بوجود القنوات المتعددة التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير الإبلاغ عن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأشار أيضا إلى التغييرات في السياسة العامة المتعلقة بالإبلاغ، وهي عدم فرض حدود زمنية للإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي وقبول التقارير الواردة من مصادر مجهولة. وأقر الاستعراض أنه لئن كان الإبلاغ عن الحوادث دون الكشف عن هوية المبلغ يتماشى تماما مع النهج الذي يركز على الضحية في مجال الإبلاغ، فإنه طرح تحديات تتعلق بالتحقيقات. وشدد الاستعراض أيضا على الدور الهام الذي يؤديه المشرفون في الإبلاغ عن ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودعا إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز بناء قدرات للمشرفين تكون محددة الأهداف. ويحيط البرنامج الإنمائي علما بهذه الملاحظة، وسيواصل توسيع نطاق المبادرات الجارية بالفعل من أجل تحسين قدرات المديرين والمشرفين على التصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٨ - وفيما يتعلق بالتحقيق، ركز الاستعراض على زيادة قدرة مكتب أمين المظالم ومكتب الموارد البشرية، أشار على التحقيق في التحرش الجنسي. وفي حين يقر الاستعراض بالتحديات المشتركة في هذه التحقيقات، أشار إلى الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لضمان التقيد بمجدول زمني مدته ستة أشهر لإنجاز التحقيقات في حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي باتت تحظى الآن صراحة بالأولوية. ودعا الاستعراض كذلك إلى الاستمرار في تدريب المحققين ورصد الاحتياجات من القدرات. ويوافق البرنامج الإنمائي على هذه الملاحظة.

١٩ - وبالإضافة إلى خدمات مكتب الأخلاقيات، ومكتب أمين المظالم ومكتب الموارد البشرية، أشار الاستعراض إلى الخدمات الحالية والمنشأة حديثا المتعلقة بتقديم المشورة لموظفي البرنامج الإنمائي، مشددا على احتمال إتاحة بعض هذه الخدمات لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ودعا أيضا إلى المزيد من التنسيق والتكامل بين مختلف الآليات، واقترح بحث إمكانية اتباع نهج موحد على نطاق الأمم المتحدة في مجال دعم الضحايا في كل مركز من مراكز العمل من أجل زيادة الفعالية. ويحيط البرنامج الإنمائي علما بهذه الملاحظة، ويؤكد أن العديد من الآليات المشتركة بين الوكالات قد أعطت الأولوية إلى تعزيز التعاون في دعم الضحايا. وعلى سبيل المثال، يجري حاليا بالفعل تحديد آليات الدعم المتاحة بقيادة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي منتدى مشترك بين الوكالات يضم شركاء الأمم المتحدة وشركاء غير تابعين للأمم المتحدة في المجال الإنساني يهدف إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية.

## جيم - النتائج المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٠ - قدم الاستعراض وصفا للإطار الحالي لسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأقر أن سياسة الصندوق المنقحة تتماشى مع السياسة النموذجية بشأن التحرش الجنسي وجهود الإصلاح على نطاق المنظومة التي أقرتها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأكد المستعرضون على أن السياسات مدعومة على نحو واف بمواد إرشادية شاملة موجهة للموظفين والأفراد. ويحيط صندوق الأمم المتحدة للسكان علما بهذه الملاحظة، وسيواصل جهوده الرامية إلى توفير إرشادات سهلة الاستعمال بشأن تطبيق السياسات.

٢١ - وفيما يتعلق بالحوكمة والمساءلة، بحث الاستعراض مسألة ما إذا كانت الأدوار والمسؤوليات محددة بالفعل بوضوح في الصندوق. وأشار الاستعراض إلى أن هناك عددا من المكاتب/الكيانات مسؤولة

عن مختلف جوانب التصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأشار إلى ضرورة رصد توزيع الأدوار والتحكم في الإجراءات لضمان المساءلة وتجنب الازدواجية في الجهود. ويحيط الصندوق علماً بهذه الملاحظة، ويود أن يشدد على أن إطار سياسته العامة، بما في ذلك سياسة الرقابة، ينص على تحديد واضح للمسؤوليات. بيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يدرك مخاطر التداخل المتصورة وأنه سيعالج بوضوح الفروق في تعامله المستمر مع الموظفين ويوضحها، بما في ذلك من خلال أنشطة الاتصال الجارية.

٢٢ - وأقر المستعرضون الإدارة العليا كانت صارمة في كلامها، مع التركيز على كفاءة الشفافية والمساءلة. ويحيط الصندوق علماً بهذه الملاحظة، ويود أن يؤكد مرة أخرى أن المديرية التنفيذية وفريق الإدارة العليا يقرون بالتزامهم المستمر بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على أساس منتظم من خلال مجموعة متنوعة من التدابير المتعلقة بالاتصال والمساءلة. وأبرز الاستعراض أيضاً الدور الذي تقوم به شبكة مراكز التنسيق المنشأة حديثاً بوصفها أداة للاتصالات المباشرة في الميدان وخط دفاع أول. وسيواصل الصندوق بذل جهوده الرامية إلى تعزيز هذه القدرات على الصعيد القطري.

٢٣ - وفيما يتعلق بالوقاية، سلط الاستعراض الضوء على مضاعفة جهود الصندوق في مجال التوعية والاتصال، مشيراً إلى أنه على الرغم من إبلاغ المحتويات بلغة موجزة ومفهومة، لا يزال هناك عموماً نقص في فهم مصطلحات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ويحيط الصندوق علماً بهذه الملاحظة، وسيواصل جهوده الرامية إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات في أنشطة الاتصال التي يقوم بها.

٢٤ - وفيما يتعلق بأفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تشمل الشركاء المنفذين، أقر المستعرضون أن الصندوق قد نفذ بروتوكول الشركاء المنفذين، معززا بذلك الوقاية والرقابة على أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها الشركاء المنفدون. واعترف المستعرضون بالتحديات المواجهة في تفعيل البروتوكول دون المساس بتنفيذ المشاريع. ويحيط صندوق الأمم المتحدة للسكان علماً بهذه الملاحظة ويوافق عليها، ويود أن يشدد على أنه يعمل جنباً إلى جنب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحديد الحلول العملية، بما في ذلك أدوات التقييم والرصد، مما سيؤدي إلى تحقيق الفعالية والاتساق في التنفيذ المشترك للبروتوكول بين الوكالات.

٢٥ - وقدم الاستعراض وصفاً لنظم الصندوق المتعلقة بالإبلاغ والتحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأقر أن الإبلاغ يمكن أن يتم عن طريق عدد من الآليات المختلفة، وبعده لغات ومن خلال عدد من نقاط الدخول. وأكد المستعرضون على ضرورة الوصول إلى أصحاب الشكاوى لا سيما في المناطق النائية وباللغات المحلية. ويحيط الصندوق علماً بهذه الملاحظة، ويود أن يشدد على أن هناك العديد من آليات الشكاوى المجتمعية القائمة و/أو يجري إنشاؤها في البلدان. وتنفذ هذه الآليات بالاشتراك مع الجهات المانحة للمعونة وهي مصممة لتلائم المواقع المحددة. وتشارك جهات التنسيق التابعة للصندوق في العديد من هذه الشبكات و/أو تتولى قيادتها.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، وفي سياق الإبلاغ، لاحظ الاستعراض وجود نقص ملموس في الفصل بين مسؤوليات الأشخاص الموكله إليهم مهمة معالجة ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وتوصي اللجنة بالنظر في تحسين الشفافية من خلال زيادة الاتصال مع المشاركين في التحقيق. ويحيط صندوق الأمم المتحدة للسكان علماً بهذه الملاحظة، وسيواصل، من خلال مكتب التحقيق

المستقل وبالتعاون مع دوائر التحقيق الأخرى، تقييم وتنقيح عملياته بما يتماشى مع أفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسرية ومراعاة الأصول القانونية.

٢٧ - ورأى الاستعراض أيضا أن هناك حاجة إلى المزيد من الخيارات الإصلاحية التي تركز على إغاثة للأفراد المتضررين. ويحيط الصندوق علما بهذه الملاحظة، وسوف يأخذها بعين الاعتبار في جهوده الرامية إلى تعزيز دعم الضحايا بما يتماشى مع العمل الذي يقوم به حاليا المدافع عن حقوق الضحايا.

٢٨ - وأخيرا، يُقر الاستعراض بالضغط الذي تنشأ عن التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على مهمة التحقيق التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بسبب معايير الإثبات العالية وكثافة الموارد التي يتطلبها هذا النوع من التحقيقات. ويحيط الصندوق علما بهذه الملاحظة ويوافق عليها. وسوف يواصل الصندوق إعطاء الأولوية للتحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

## دال - النتائج المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٩ - قدم الاستعراض وصفا للإطار التشريعي الذي وضعه المكتب لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والذي يتضمن إشارات إلى الوثائق الشاملة المتعلقة بسياسة الأمم المتحدة السارية. وشدد الاستعراض على أن عدد وثائق السياسة العامة هذه وطولها وتعقيدها قد يجعل من الصعب على الموظفين ككل استيعاب جميع المعلومات ذات الصلة. ومن ثم، دعا التقرير إلى اختزال وثائق السياسات والإجراءات، وأن تكون مشفوعة برسوم بيانية. غير أن الاستعراض أقر أن نظام إدارة العمليات وضبط الجودة في المكتب، الذي يتضمن إيضاحات بصرية للعمليات مشفوعة بنص وصفي قصير، يقدم التوجيه إلى الموظفين بشأن الوثائق المعقدة الحالية المتعلقة بالسياسة العامة. ويُقر التقرير كذلك أن النظام يسمح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالاستجابة سريعا إلى ضرورة تغيير السياسات والعمليات عند الحاجة. ويحيط المكتب علما بهذه الملاحظة، ويؤكد أنه سيواصل العمل على توفير المزيد من الوضوح للموظفين من خلال نظام إدارة العمليات وضبط الجودة، والشبكة الداخلية (التي تتضمن صفحات جديدة تركز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي) وحملات الاتصال.

٣٠ - ووصف الاستعراض أيضا الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمختلف الوحدات داخل المكتب فيما يتعلق بالوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ومكافحتها. ومن بين هذه الأدوار والمسؤوليات، أقر الاستعراض أن هناك جهودا راسخة في أعلى الهرم الإداري بالإضافة إلى التزام المديرية التنفيذية القوي، والتي طلبت إلى فريقها الإداري أن يتحمل فرديا كامل المسؤولية والمساءلة من أجل تحقيق التزام المنظمة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار مجال السلطة المخولة/المجال الإداري لكل منهم. ويُنفذ ذلك من خلال مطالبة أعضاء فريق العمليات المركزية التابع للمكتب بتوقيع رسائل إدارية مماثلة للرسالة التي تبعتها المديرية التنفيذية سنويا إلى المجلس التنفيذي. وعلاوة على ذلك، أشار الاستعراض بشكل خاص إلى إنشاء فريق عامل بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، يشمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات، وفريق الشؤون القانونية، وفريق الموارد البشرية والتغيير والوحدة المعنية بالصحة والسلامة والشؤون الاجتماعية والبيئية. ويرحب المكتب بالملاحظات التي أبدتها المستعرضون. وسيظل القادة في المنظمة يشاركون بنشاط في تعزيز بيئة عمل قوامها الاحترام والشمول، وضمان تمتع المستفيدين من خدمات المنظمة بأعلى معايير الحماية الممكنة.



٣١ - وفيما يتعلق بالوقاية، أقر الاستعراض بقيمة مبادرة المديرية التنفيذية المتعلقة بالرسائل الإدارية (مطالبة فريقها الإداري بالإقرار بأنهم يتحملون فرديا كامل المسؤولية والمساءلة) بوصفها أداة اتصال. وشمل الاستعراض إشارات إضافية إلى أدوات الاتصال الأخرى التي يستخدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مثل الرسائل الإلكترونية الصادرة عن كبار القادة. واتخذ المكتب إجراءات بشأن الملاحظة الواردة في الاستعراض فيما يتعلق بعدم وجود وصلة أو تعليمات بشأن كيفية الإبلاغ عن الشكاوى على صفحة الشبكة الداخلية المكرسة للوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ومكافحتها. وأصبحت الوصلة والمعلومات المحددة المتعلقة بكيفية الإبلاغ عن الشكاوى مدرجة الآن على صفحة الشبكة الداخلية المذكورة. وأكد الاستعراض على أهمية تطوير وصيانة ثقافة مؤسسية تساعد المنظمة على القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حالة المنظمات الدولية الموجودة في المواقع التي تكون السياقات المحلية فيها شديدة التنوع. ويوافق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على هذه الملاحظة. ويشترك المكتب بنشاط، من خلال قيادته وعمل فريق الموارد البشرية والتغيير، في مختلف المبادرات التي تُمكن المنظمة من التأكد من أن أنشطتها وعملياتها تحكمها دائما القيم والمبادئ المشتركة التي تقوم عليها ثقافة المكتب. ومنذ أن بدأ العمل في عام ٢٠١٦ بإطار الكفاءات الجديد الذي وضعه المكتب، ومرورا بتنفيذ الدورات المختلفة في مجال القيادة التي تتضمن عنصر قيادة شاملة للجميع، ووصولاً إلى الأعمال الأخيرة بشأن الثقافة المؤسسية للمكتب، يسعى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جاهداً من أجل إثراء البيئة الداعمة الحالية وتنميتها وتوسيع نطاقها فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

٣٢ - وفيما يتعلق بالوقاية أيضاً، ولكن مع التركيز على شركاء المكتب المنفذين، لاحظ الاستعراض أن المكتب يستعمل أداة للتحقق من السوابق عند التعاقد من أجل التصدي لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مستوى الشركاء المنفذين. واقترح الاستعراض أن التحقق من الشركاء المنفذين قد لا يكون كافياً للتخفيف من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويدعو أيضاً إلى إجراء عملية مراجعة يقوم بها طرف ثالث. ويحيط المكتب علماً بهذه الملاحظة، وسيقوم بتقييم إمكانية إدراج هذا العنصر الإضافي.

٣٣ - وفيما يتعلق بالإبلاغ والتحقيقات، اعترف الاستعراض بالتحسينات التي حققها المكتب في هذه المجالات، لا سيما خط الاتصال الجديد المستقل للحصول على المساعدة، الذي يقوم بتشغيله مقدم خدمات خارجي يتوخى نهجاً متعدد الجوانب قادراً على الاستجابة لمختلف السياقات المحلية التي يعمل فيها المكتب؛ ومبادرة إنشاء شبكة من النظراء كأداة لمعالجة حالات المضايقة والتحرش الجنسي؛ والبدء في تنفيذ مجموعة جديدة من إجراءات التشغيل الموحدة لتوجيه تنفيذ التحقيقات التي تنطوي على التقيد بمهل زمنية قصيرة لتنفيذ المراحل الرئيسية. ولاحظ الاستعراض أيضاً أنه قد تكون هناك بعض التحديات التي قد يتعين على المنظمة معالجتها في هذا المجال، مثل تحقيق التوازن الصحيح بين الشفافية والسرية أثناء إجراء التحقيقات أو التأكد من أن جميع الأعضاء في شبكة الأقران يؤدون مهامهم على الوجه المناسب. ويحيط المكتب علماً بهذه الملاحظات، التي سبق أن حددتها المنظمة وردت عليها كجزء من التقييم الذاتي المستمر لعملياتها.

٣٤ - وفيما يتعلق بحماية الضحايا، أبرز الاستعراض عملية نظام إدارة العمليات وضبط الجودة التي أرساها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتأكد من حصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين

أو التحرش الجنسي على الحماية الكافية. وأقر الاستعراض أن المكتب يستخدم نهجا يركز على الضحايا، ومن الأمثلة على ذلك مشاركة المكتب في البرنامج التحريبي للإبلاغ عن الحوادث على نطاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهذه الملاحظة، بل وكذلك كملاحظة عامة فيما يتعلق بالملاحظات الأخرى، أقر الاستعراض أن توفير استجابة مؤسسية لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي يتطلب قدرا كبيرا من العمل يقوم به الموظفون الذين يقع على عاتقهم بالفعل عبء عمل كبير. ويقر المكتب وقيادته وموظفوه بأهمية العمل المنجز في هذا المجال، ويكررون التأكيد على الالتزام الكامل داخل المنظمة، والالتزام قيادتها وموظفيها بالتغلب على أي عقبات وضمان التحقيق الكامل للتطورات التي علق على مكتب الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

## ثانيا - التوصيات ورد الإدارة

### ألف - التوصيات على نطاق الوكالات الثلاث

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات المنظمات
١ - مواصلة الاتصال من الإدارة العليا	مواصلة الالتزام والتركيز الواضحين من الإدارة العليا، والتركيز على إعادة توزيع مهام الاتصال وصولاً إلى المستويات الإدارية الأدنى	تقبل المنظمات هذه التوصية	مستمر	استناداً إلى التقدم المحرز حتى الآن، ستواصل الإدارة العليا والمديرون الآخرون في المنظمات تحديد أولويات الاتصال والتوعية المنتظمة. وستصدر في هذا الصدد توجيهات للمديرين لضمان اتساق الرسائل.
٢ - الحاجة إلى سياسات وإجراءات تكون واضحة وفي المتناول	إعادة النظر في البلاغات الموجهة لجمهور المنظمات على نطاق أوسع، وتحديد أهدافها وتبسيطها، واختبار ما إذا كان الموظفون قادرين على فهم الإجراءات المنطبقة عليهم	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	ستستعرض المنظمات المسألة وتصدر، حسب الاقتضاء، التوضيحات الإضافية والمواد المرجعية اللازمة لكفالة فهم جميع الموظفين للسياسات والإجراءات ذات الصلة. ستدرج المنظمات أيضاً في دراساتها الاستقصائية ذات الصلة بالموظفين (عند إجرائها) أسئلة تسمح بتقييم فهم الموظفين لمسائل التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.
٣ - مواصلة تحسين المساءلة والشفافية في الإجراءات المتخذة	زيادة الشفافية بشأن القضايا والنتائج	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	ستواصل المنظمات الإبلاغ، دون تحديد هوية المبلغ، عن التحقيقات والإجراءات المتخذة في حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرها من المخالفات من خلال التقارير السنوية الصادرة عن مهامها الرقابية، فضلاً عن المنشورات الدورية الموجهة للموظفين بشأن التدابير التأديبية المتخذة. وستواصل المنظمات أيضاً الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ونتائج التحقيقات في الوقت الحقيقي إلى الأمين العام لنشرها دون الإشارة إلى مصدرها.

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات المنظمات
٤ - تعزيز التدريب	مواصلة التدريب الموحد ووضع خيارات تدريبية مخصصة ملائمة للاحتياجات المحلية	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	استنادا إلى الممارسة المتبعة، ستواصل المنظمات العمل مع المكاتب القطرية لوضع برامج تدريب موحدة للتأكد من مراعاة الخصوصيات المحلية على الوجه المطلوب. ومن بين أمور أخرى، ستشجع المنظمات المكاتب المحلية على كفاءة ترجمة البرامج التدريبية إلى اللغات المحلية. ومن المهم التأكيد على أنه في حين أن التشريعات والممارسات المحلية قد تختلف من بلد إلى آخر، يجب أن تتقيد جميع برامج التدريب ومواد التوعية الموجهة للموظفين والشركاء والمستفيدين بالنهج والمعايير المشتركة المتفق عليها التي وضعتها الأمم المتحدة.
٥ - تعزيز مساءلة الشركاء المنفذين	تبادل المعلومات بشأن الممارسات المتبعة لضمان مساءلة الشركاء المنفذين والشركاء الآخرين، والنظر في كيفية الاستفادة على نحو أكثر فعالية من الشركاء المنفذين لمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين	تقبل المنظمات هذه التوصية	تموز/يوليه ٢٠١٩	ستتعاون المنظمات على نحو وثيق من أجل وضع الأدوات وأفضل الممارسات لتقييم ورصد مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها الشركاء المنفذون والتخفيف من حدتها. ستواصل المنظمات التواصل مع الشركاء المنفذين من أجل كفاءة التوعية بمعايير الأمم المتحدة وتوقعاتها فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن التزامات الشركاء بدعم هذه المعايير. وقد تم توضيح دور الشركاء المنفذين في مجال إذكاء الوعي بشأن الوقاية والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين في المواد التدريبية الموجهة للشركاء المنفذين. وقد قامت بالفعل بعض المنظمات بصياغة هذه المواد، كما أنها ستوفر موارد أخرى.
٦ - ضمان مزيج مناسب من قنوات الإبلاغ	إنشاء قنوات إبلاغ تلي الحاجة إلى الاتصال الشخصي	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	ستعمل المنظمات معا وبوصفها أعضاء في شبكات الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حسب الاقتضاء، من أجل إنشاء آليات جديدة أو تعزيز الآليات القائمة على المستوى المحلي/المجتمع المحلي لضمان الإبلاغ الفعال، بما في ذلك من خلال آليات التظلم المجتمعية

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات المنظمات
٧ - النظر في النهج القائمة من أجل تقديم المزيد من الدعم الفعال للموظفين	النظر في الدروس المستفادة من شبكة الأقران التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تقبل المنظمات هذه التوصية	تموز/يوليه ٢٠١٩	سيتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع المكتب للنظر في الدروس المستفادة من مبادرة شبكة الأقران التي وضعها ومن المبادرات المماثلة التي وضعتها منظمات أخرى، وسوف يبحثان وضع آلية مماثلة.
٨ - تقييم القدرة على إجراء التحقيقات (بما في ذلك النوع الجنساني) المنصوصة للتحقيقات والكفاءات المتخصصة	تقييم القدرات في مجال التحقيق، بما في ذلك التنوع الجنساني، وبحث إمكانيات تجميع الموارد	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	في عام ٢٠١٨، اتخذت جميع المنظمات تدابير لتعزيز قدرتها على التحقيق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أنشأت فرقة العمل المعنية بمكافحة التحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فريقاً عاملاً يعنى بتعزيز القدرات وتحسين التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي. وتشارك المنظمات الثلاث جميعها، من خلال ممثلي الأمم المتحدة لدوائر التحقيقات، في هذا الفريق العامل، وتبحث، منفردة وكمجموعة، إمكانية تحقيق المزيد من التحسينات، بما في ذلك من خلال تجميع الموارد المخصصة.
٩ - ضمان الشفافية في التحقيقات	تقييم الكيفية التي يمكن بها إبلاغ المعلومات إلى الأطراف في أي تحقيق دون المساس بالسرية	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	تطبق جميع المنظمات بالفعل أحكاماً تتعلق بالاتصال ضمن أطر السياسات العامة والتوجيهات ذات الصلة الخاصة بكل منها. وتقوم المنظمات منفردة وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات بتقييم الإجراءات الراهنة في ضوء أفضل الممارسات الناشئة، كما ستقوم بتنقيح ممارساتها حسب الضرورة.

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات المنظمات
١٠ - توسيع نطاق آليات المساعدة	تحديد خدمات المساعدة على نطاق الأمم المتحدة وفي كل منظمة؛ وتوضيح الحوكمة فيما يتعلق بالمساعدة والتمويل وإتاحة المعلومات ذات الصلة على الصعيد المحلي	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	يجري بالفعل تنفيذ عدة عمليات مسح لآليات وخدمات مساعدة الضحايا، بما في ذلك من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمدافعة عن حقوق الضحايا كما يقوم الصندوق بتحديد مسارات إحالة ضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس لاستخدامها في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذه العمليات على كفاءة تحديد الثغرات في مجال الدعم في أقرب وقت ممكن، وعلى معالجتها على الوجه المطلوب. وسيتم توضيح البروتوكولات التي تنظم الحصول على الدعم المتاح.
١١ - تقديم الدعم التصالحي للمكاتب/الأفرقة المتأثرة	النظر في إمكانية توفير التدابير التصالحية للمكاتب/الأفرقة المتأثرة من حوادث التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	وفي الوقت الراهن، توفر المنظمات هذا الدعم على أساس الطلب من خلال الموارد البشرية وأفرقة الأخلاقيات وأفرقة أمين المظالم (مثلاً، إسداء المشورة إلى المديرين، وإيفاد بعثات الدعم، وما إلى ذلك). وتستفيد المنظمات كذلك من الفرص المتاحة لاستخدام مستشاري الموظفين لهذا الغرض، عند الحاجة. وستقوم المنظمات، حسب الحاجة، بتبسيط الخدمات المقدمة إلى المكاتب وإصدار التوجيهات ذات الصلة.

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات المنظمات
١٢ - ترشيح آليات التنسيق وإعطاء الأولوية لتنفيذ التدابير المتفق عليها	زيادة تبسيط عمليات الإبلاغ الداخلية على نطاق الأمم المتحدة. وترشيح آليات منظومة الأمم المتحدة لتفادي الازدواجية وضمان تركيز الجهود على المسائل ذات الأولوية	تقبل المنظمات هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	إذ تلاحظ المنظمات التقدم الذي أحرز مؤخرا في تبسيط جداول أعمال العديد من الآليات المشتركة بين الوكالات، وزيادة التركيز على التنفيذ، فإنها ستشير هذه المسألة التي تبعث على القلق في سياق فرقة العمل المعنية بمكافحة التحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وآليات العمل ذات الصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تقودها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

### باء - التوصيات المنطبقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣ - تعزيز إدارة مخاطر التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين	النظر في كيفية إدراج التحرش الجنسي في إطار الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة (إدارة المخاطر)	يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	يشمل بالفعل إطار البرنامج الإنمائي للإدارة المركزية للمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين بوصفهما فئة فرعية من المخاطر. وسيُضاف إلى ذلك أيضا التحرش الجنسي. وسيقوم البرنامج بإعداد التوجيهات اللازمة وإصدارها.
١٤ - متابعة خطط العمل على الصعيد القطري	إعطاء الأولوية لمتابعة خطط العمل، وتقديم الدعم والتوجيه للمكاتب القطرية	يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه التوصية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	كجزء من وظيفة الرقابة، ستكفل المكاتب الإقليمية المتابعة المنتظمة لتنفيذ خطط العمل على الصعيد القطري، وتقديم تحديثات دورية إلى الفريق التنفيذي التابع للبرنامج الإنمائي. وفرقة العمل جاهزة بالفعل لدعم المكاتب القطرية، حسب الاقتضاء. وستصدر توجيهات إضافية بشأن التحديات الأكثر شيوعا. ومن المتوقع أن تقدم جميع المكاتب القطرية معلومات مستكملة مفصلة عن تنفيذ خطط عملها في عام ٢٠١٩ في الشهادات السنوية التي توجهها مدير البرنامج في نهاية عام ٢٠١٩.

## جيم - التوصيات المنطبقة على صندوق الأمم المتحدة للسكان

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٥ - احتمال عدم وضوح المسؤوليات	يُوصى بأن يولي التنسيق الداخلي في صندوق الأمم المتحدة للسكان اهتماماً بالتميز الواضح بين مسؤوليات الجهات الفاعلة المعنية	تقبل المنظمة	تموز/يوليه ٢٠١٩	في حين أن الأدوار والمسؤوليات محددة بوضوح على مستوى السياسة العامة، يُقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تعدد الموارد المتاحة قد يؤدي إلى شعور بانعدام الشفافية. سيُضعف الصندوق جهود الاتصال من أجل توضيح مسؤوليات مختلف الكيانات المعنية.
١٦ - إشراك شعبة الموارد البشرية	النظر فيما إذا كان ينبغي أن تقوم شعبة الموارد البشرية بدور أكبر فيما يتعلق بمساعدة الضحايا	تقبل المنظمة هذه	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	ستقوم شعبة الموارد البشرية، بالتعاون مع المنسق الرفيع المستوى بشأن منع الانتهاك والاستغلال الجنسين والتحرش الجنسي، بتدريب مجموعة مختارة من موظفي الموارد البشرية لمساعدة الضحايا، بما في ذلك من خلال التدخلات المبكرة في الحالات المناسبة.

## دال - التوصيات المنطبقة على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٧ - الاتصال عن الصفحة الشبكية الخارجية	يوصى بأن يسعى المكتب إلى زيادة تيسير الوصول إلى موقعه الشبكي وإثرائه بالمعلومات، فضلاً عن توفير وصلات مباشرة للإبلاغ والمساعدة.	يقبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذه التوصية	تموز/يوليه ٢٠١٩	فيما يتعلق بإدراج وصلات مباشرة للإبلاغ عن الادعاءات وطلب المساعدة، فقد تم بالفعل تنفيذ هذه التوصية. وعلاوة على ذلك، فقد تغير عنوان مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأصبح <a href="mailto:investigations@unops.org">investigations@unops.org</a> ، وبالتالي صار موقع الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسين أقل إرباكاً. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المكتب في إجراء تقييم لموقعه الشبكي الخارجي فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسين/التحرش الجنسي، وسوف يُدخل ما يلزم من تغييرات إذا توصل إلى تحديد أية تدابير تساعد على زيادة تيسير الوصول إليه وإثرائه بالمعلومات.



المسألة - الملاحظة	الإجراء الموصى به	رد الإدارة	تاريخ الإنجاز المتوقع	تعليقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٨ - خطط العمل المحلية/القطرية	يوصى بأن يقوم المكتب بوضع وتنفيذ خطط عمل قطرية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.	يقبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذه التوصية	تموز/يوليه ٢٠١٩	سيتم إطلاع المكاتب الإقليمية على خطط العمل المؤسسية حتى تتمكن من وضع خطط عمل إقليمية وإرشاد المكاتب المحلية في وضع خطط عمل محلية بما في ذلك على الصعيد القطري. وسُتُرشد فرقة العمل المؤسسية المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مستشاري الإدارة والرقابة الإقليميين فيما يتعلق برصد تنفيذ خطط العمل الإقليمية والمحلية.
١٩ - تعزيز إدارة مخاطر التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين	يوصى بأن ينظر المكتب في كيفية إدراج التحرش الجنسي في إطار الإدارة المركزية للمخاطر.	يقبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذه التوصية	تموز/يوليه ٢٠١٩	اعتمد المكتب في الآونة الأخيرة نظاما جديدا للإدارة المركزية للمخاطر. وفئات المخاطر التي حددها المكتب مدججة في النظام وتشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين/التحرش الجنسي بوصفها أحد فئات المخاطر الفرعية ذات الصلة.